

الأزمة النفطية لعام 2014 وانعكاساتها على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر

The impact of oil crisis 2014 on some economic variables in Algeria

الدكتور فاتح جاري
fatamsetif@gmail.com✉
جامعة أمحمد بوقرة بومرداس

الدكتور فريد بن طالي
bentalbi2009@yahoo.fr✉
جامعة أمحمد بوقرة بومرداس

الدكتور زهير شلال
chellalzohir@gmail.com
جامعة أمحمد بوقرة بومرداس

الملخص

تهدف هذه الورقة إلى محاولة تشخيص وضعية الاقتصاد الجزائري مع تحليل النتائج الكلية التي ميزت الفترة 2010-2017 ومدى تأثير الأزمة النفطية لعام 2014 عندما تهاوت أسعار النفط إلى مستويات دنيا على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ممثلة في: الناتج الداخلي الخام والنتائج القطاعية، ميزان المدفوعات وأخيرا وضعية الميزانية العامة والخزينة العمومية، حيث أظهرت نتائج الدراسة الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية على متغيرات الاقتصاد الكلي بصفة عامة وتدهور مؤشرات المالية العامة والتي تنذر باختلالات جوهريّة في التوازنات المالية للدولة مما يستدعي المباشرة الفعلية في إصلاحات اقتصادية هيكلية لتحقيق التوازنات المالية للدولة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الجزائري، الأزمة، الأزمة النفطية، المتغيرات الاقتصادية الكلية.

Abstract

This paper aims to diagnose the Algerian economic situation with an analysis and appreciate macroeconomic results that characterized the period 2010-2017 in order to evaluate the impact of the oil crisis of 2014 when oil prices fell to minimum levels on some macroeconomic variables represented in: Gross Domestic Product and Sector Results, Balance of Payments and Finally Status The general budget and the public treasury, however the results of the study showed the negative effects of the economic crisis on macro-economic variables and the deterioration of public financial indicators, which necessitates structural reforms.

Key words: Algerian economy, crisis, oil crisis, macroeconomic variables.

مقدمة

يعرف الاقتصاد الجزائري وعلى غرار الاقتصاديات النفطية (الريعية) تبعية شبه مطلقة لقطاع النفط، وإذا حللنا الفترة التي سبقت الأزمة النفطية لعام 2014 ومنذ تبني الحكومة لبرامج تنموية طويلة الأجل (منذ 2001) وباعتمادات مالية ضخمة يلاحظ أن الاعتماد كله في تمويلها يعتمد على عوائد قطاع المحروقات والذي شهدت أسعاره انتعاشا غير مسبوق مما وفر التغطية المالية لتلك البرامج من جهة، ومن جهة أخرى تغطية التنامي الكبير لحجم الواردات، هذه الأخيرة سجلت مستويات قاربت بها ثمانين مليار دولار؛ غير أنه وبمجرد تراجع أسعار النفط بداية من السداسي الثاني لسنة 2014 تبين أن الإصلاحات الاقتصادية المتبعة والبرامج الضخمة المنتهجة منذ 2001 لم تحقق تنمية مبنية على العديد من القطاعات فتأثرت أغلب المؤشرات الاقتصادية الكلية والتي سجلت مستويات سلبية وفي أحسن الأحوال نتائج موجبة لكنها ضعيفة جدا، الأمر الذي دفع الحكومة لدق ناقوس الخطر وأصبح الحديث يدور كله على كيفية مواجهة أزمة نفطية قد يطول أمدها وإعادة التوازن لأغلب المؤشرات الاقتصادية الكلية والبحث عن أفضل الحلول.

إشكالية البحث: على هذا الأساس يمكن صياغة إشكالية هذا البحث في السؤال الجوهرى التالي: ماهي انعكاسات الأزمة النفطية لعام 2014 على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية؟

أهمية وأهداف البحث: تكتسب هذه الورقة البحثية أهميتها من خلال ما يمثله قطاع المحروقات للاقتصاد الجزائري كقطاع تمويل به الاحتياجات المالية للدولة، فأى اضطرابات تمسه تنعكس بصورة مباشرة على جل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، لذا سنحاول دراسة وتحليل بعض الانعكاسات التي سببتها الأزمة النفطية لعام 2014 على أهم المؤشرات الاقتصادية الوطنية.

أولا: الإطار النظري للأزمات

سنقتصر على تقديم عرض نظري موجز عن بعض المفاهيم النظرية فيما يلي:

1. ماهية الأزمة وخصائصها

1.1 المفهوم الاقتصادي للأزمة

بالرغم من عدم وجود تعريف محدد لمفردة الأزمة؛ إلا أن معظم المفاهيم المقدمة منحدره من الكلمة الفرنسية "Crise" (أزمة) مشتقة من اللاتينية "Crisis" التي تنحدر بدورها من اليونانية وتكتب عادة "Krisis" وفقا للحروف اللاتينية؛ حيث ظهرت هذه الكلمة في القرن الرابع عشر للميلاد ضمن الأدبيات الفرنسية¹.

وتعرف من الناحية الاقتصادية بأنها اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية، ثم تمتد هذه الانهيارات والتغيرات إلى الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الأخرى²، كما تعرف بأنها نقطة تحول إلى الأفضل أو الأسوأ فهي لحظة حرجة وحاسمة يمكن أن تؤدي إلى نتائج سلبية³.

2.1 العناصر الأساسية للأزمة: تكمن هذه العناصر في :

- عنصر المفاجأة: الأزمة تنشأ وتنفجر في وقت مفاجئ غير متوقع بدقة وفي مكان مفاجئ أيضا؛
- عنصر التهديد: تتضمن الأزمة تهديدا للأهداف والمصالح في الحاضر والمستقبل؛
- عنصر الوقت: الوقت المتاح أمام صناع القرار يكون وقتا ضيقا ومحدودا.

2. ماهية الأزمة النفطية وتاريخها

1.2 الأزمة النفطية

تعرف بأنها اختلال مفاجئ في توازن السوق يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة قد تطول؛ حيث تقع نتيجة تأثير محددات العرض أو الطلب أو كلاهما في آن واحد بعوامل داخلية كالتغيرات الهيكلية في الصناعة مثل عدم وفرة العرض لإعادة التوازن إلى السوق، كما يمكن أن يكون مرده عوامل خارجية لا علاقة لها بالصناعة مثل التنظيمات الدولية والعوامل الجيوسياسية⁴؛ وبالتالي فأزمة الطاقة تكون نتيجة النقص في إمدادات الطاقة والتي يعتبر النفط والغاز الطبيعي أهم مصادرها وأكثرها استخداما (90% من إجمالي الطاقة المستخدم)⁵.

1.2 المحطات التاريخية للأزمات النفطية العالمية:

شهد العالم مجموعة من الأزمات النفطية مرتبطة بتقلبات الأسعار، والتي أثرت على الاقتصاد العالمي، ويمكن إبراز أهمها فيما يلي:

- **الأزمة النفطية الأولى 1973:** نتيجة لظروف حرب أكتوبر عام 1973، أصدرت دول منظمة الأوبك قرارها التاريخي بزيادة أسعار نفط الأوبك الخام من جانب واحد لتقفز من 3 دولار للبرميل الواحد في أكتوبر 1973م إلى 12 دولار؛ أي رفع الأسعار بنسبة 400%، إضافة إلى تخفيض الإنتاج بنسبة 25% مقارنة بإنتاج سبتمبر 1973 وتخفيضه شهريا بنسبة 5% ابتداء من شهر ديسمبر من نفس السنة، مع إقرار رفع الضريبة على الأرباح من 55% إلى 85%، وهذا ما أدى حدوث عجز كبير في المعروض النفطي ودخل العالم في أزمة طاغوية حقيقية⁶. ويمكن تلخيص أهم العوامل التي أدت إلى حدوث أزمة 1973 فيما يلي:

- انخفاض قيمة الدولار بـ 8% بسبب تخلي الوم أ عن تحويل الدولار إلى الذهب؛
- المنافسة العالمية على الطاقة من خلال البحث على النفط الرخيص؛
- تزايد عدد أعضاء الأوبك إلى 13 دولة؛
- الحرب العكسية المتبناة من طرف الوكالة الدولية للطاقة⁷.

- **الأزمة النفطية الثانية 1979:** تعتبر سنة 1979 نقطة تحول كبرى في تاريخ تطور أسعار النفط التي سجلت ارتفاعات غير متوقعة رغم الإجراءات والتدابير المتخذة للحد من ارتفاع الأسعار التي تضاعفت من 12.9 دولار للبرميل سنة 1978 إلى 19 دولار سنة 1979، وهذا بسبب حدوث اختلال بين الكميات المطلوبة والمعرضة، وواصلت الأسعار ارتفاعها لتبلغ 36 دولار للبرميل في ديسمبر 1980 نتيجة الحرب العراقية الإيرانية وتقلص العرض إلى مستويات خطيرة جدا من جهة، ومن جهة أخرى تواصل انخفاض قيمة الدولار مما دفع دول الأوبك إلى رفع الأسعار لتعويض انخفاض القدرة الشرائية لعوائدها.⁸
- **الأزمة النفطية عام 1986:** لقد جاءت هذه الأزمة معاكسة للصدمة النفطية الأولى والثانية (انخفاض الإمدادات النفطية وزيادة الطلب وبالتالي ارتفاع الأسعار)؛ حيث كان لها الأثر السلبي على الدول المنتجة للنفط في مقدمتها دول الأوبك نتيجة لانخفاض الأسعار إلى مستويات متدنية بسبب زيادة العرض النفطي عن الطلب عليه؛ مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط من 15.20 ثم إلى 10 دولار للبرميل.⁹
- ولعل أهم الأسباب التي أدت إلى وقوع الأزمة النفطية العكسية سنة 1986 تتمثل في:
 - عدم احترام نظام الحصص من طرف بعض أعضاء الأوبك؛
 - انخفاض الاستهلاك العالمي من النفط بحوالي 4%؛
 - المنافسة الشرسة التي عرفت منظمة الأوبك من طرف دول خارج الأوبك كبريطانيا والنرويج، أو ما يعرف بحرب الأسعار.¹⁰
- **الأزمة النفطية الرابعة 1990-1991:** تعرضت السوق البترولية العالمية بداية تسعينيات القرن الماضي لأزمة حادة بسبب الحرب الخليجية الثانية، حيث ارتفعت الأسعار على إثرها حتى بلغت سقف 40 دولار للبرميل.
- **الأزمة النفطية 1998:** نهاية تسعينيات القرن الماضي وبالضبط في سنة 1998 تعرضت سوق النفط العالمية إلى هزة سعرية أدت إلى اختلال كبير في العرض والطلب، فتدهورت أسعار البترول لتصل إلى 12.3 دولار للبرميل؛ ويرجع العديد من الخبراء أسباب هذه الأزمة إلى القرار الخاطئ الذي اتخذته منظمة الأوبك بزيادة إنتاجها السنوي من البترول بنسبة 10%، وبالتالي زيادة العرض وارتفاع المخزون النفطي للدول الصناعية، أما من ناحية الطلب فإن الأزمة الاقتصادية التي عرفت دول آسيا فقد أثرت على حجم الاستهلاك العالمي فانعكس ذلك سلبا على مستوى الطلب.
- **الأزمة النفطية 2004:** تميز عام 2004 بارتفاع أسعار النفط العالمية بصورة استثنائية ووصول الأسعار الإسمية إلى أرقام قياسية لم تصلها قبل؛ حيث ارتفع معدل سلة الأوبك بنحو 7.8 دولار/برميل؛ بنسبة 28% مقارنة بسنة 2003؛ إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك 36 دولار للبرميل (وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة في عام 1987م)، وقد عرفت هذه الفترة بثورة أسعار البترول.

• **الأزمة النفطية 2008:** ارتفعت أسعار النفط بشكل جنوني نهاية سنة 2007؛ حيث كسرت حواجز قياسية استمرت في الصعود من 60 دولار في 2007، وفي بداية 2008 وصلت 80 دولار، وفي شهر مارس على مستوياته في التاريخ في شهر جوان 2008 والذي كان حوالي 147.27 دولار للبرميل، لكن إعصار الأزمة المالية العالمية كان له أثرا واضحا على سوق النفط فقد تهاوى إلى 60 دولار للبرميل في شهر أكتوبر، والذي كان أدنى مستوى منذ أكثر من سنة إذ خسر حوالي 32% من قيمته في شهر أكتوبر فقط.

• **الأزمة النفطية 2014 وتوابعها:** عرفت أسواق النفط العالمية تقهقرا في أسعار البترول في النصف الثاني من 2014، حيث وصلت إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ 5 سنوات، أين بدأت الأسعار في الانخفاض ابتداء من شهر سبتمبر 2014 من 96 دولار للبرميل إلى 59.5 دولار للبرميل في ديسمبر 2014؛ أي بانخفاض 16.1% مقارنة بشهر نوفمبر من السنة نفسها، لتواصل الانخفاض في سنة 2015 بصورة شديدة جدا ليعرف الاقتصاد العالمي أزمة نفطية جديدة؛ حيث وصل متوسط أسعار سلة الأوبك في جانفي 2015 إلى 44.4 دولار للبرميل لتسجل انخفاضا بنسبة 60.3% مقارنة بشهر جانفي 2014¹¹.

إن استمرار تهاوي أسعار البترول منذ جوان 2014 خلف أثارا على الجانب الاقتصادي في العديد من الدولة المنتجة للبترول ومن بينها الجزائر؛ حيث يمكن معرفة ذلك من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية.

ثانيا: أثر أزمة النفط 2014 على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

سنقتصر في هذه الدراسة على الأثر على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية كما يلي:

1. الأثر على النشاط الاقتصادي

يمكن تلخيص ذلك من خلال ما يلي:

الجدول رقم 1: تطور نمو الناتج الحقيقي للجزائر خلال الفترة 2010-2017

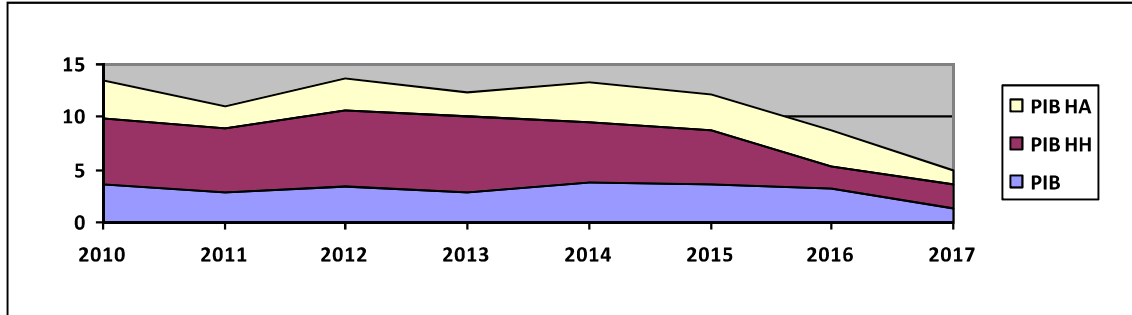
2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
1.4	3.2	3.7	3.8	2.8	3.4	2.9	3.6	Pib
2.2	2.2	5.0	5.6	7.3	7.2	6.1	6.3	Pib hh
1.4	3.4	3.5	3.9	2.2	3.0	2.0	3.5	Pib ha

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: وزارة المالية <http://www.dgpp-mf.gov.dz>

Principaux indicateurs de l'économie Algérienne 2000- 2017

يظهر من الجدول السابق أن الناتج الداخلي الإجمالي عرف نتائج إيجابية في مطلقها مسجلا مستويات ما بين 3% تقريبا وأقل من 4% ما بين 2010 و 2016 ليعرف تراجعا خطيرا سنة 2017 مسجلا 1.4 % فقط وهو مستوى ضعيف جدا لما يتطلبه اقتصاد بحجم الاقتصاد الجزائري.

الشكل رقم 1: تطور الناتج الداخلي خلال الفترة 2010-2017



المصدر: من اعداد الباحثين بناء على بيانات الجدول رقم 1.

ويبدو أن قطاع المحروقات كان عاملا سلبيا على الناتج فقد سجل خارجه مستويات مرتفعة، خصوصا سنتي 2012 و2013 منتقلا 7.2 و7.3% على التوالي ليعرف بعدها تراجعاً أوصله إلى مستويات منخفضة جدا مسجلا خلال سنتي 2016 و2017 معدل 2.2% فقط في ظل التراجع الذي عرفته القطاعات الوطنية الأخرى؛ كما تظهر النتائج أن الناتج الداخلي الخام خارج الفلاحة يعرف في جله مستويات ضعيفة وهو ما يؤكد الضعف الذي تعرفه أغلب القطاعات الوطنية الأخرى - كما أشرنا إليه آنفا - .

ويمكن إظهار حجم التدهور الذي يميز القطاعات الوطنية من خلال نسب النمو المسجلة حسب الجدول الموالي:

الجدول رقم 1: تطور نسب النمو حسب القطاعات للفترة 2010-2017

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المحروقات	-2.2	-3.3	-3.4	-6	-0.6	0.2	7.7	-2.4
الفلاحة	4.9	11.6	7.2	8.2	2.5	6.0	1.8	1.0
الصناعة	3.4	4.2	5.1	4.0	4.0	5.0	3.8	4.5
البناء والأشغال العمومية	8.9	5.2	8.2	6.8	6.8	4.7	5.0	4.6
الخدمات التجارية	7.3	7.3	6.4	8.5	8.1	5.4	2.8	4.1
الخدمات غير التجارية	5.7	5.5	4.1	3.9	4.4	3.6	1.8	0.5

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: وزارة المالية <http://www.dgpp-mf.gov.dz>

Principaux indicateurs de l'économie Algérienne 2000- 2017

تظهر الصورة العامة للقطاعات الاقتصادية أنها وإن كانت سجلت نتائج إيجابية عدا قطاع المحروقات الذي سجل نتائج سلبية فإنها غير كافية لتحقيق نمو عال ودائم فبمجرد تدهور قطاعي المحروقات والفلاحة ينعكس ذلك وبصورة كبيرة على نمو الناتج مما يؤكد أن الاقتصاد الجزائري لا يزال حبيس هذين القطاعين وهما قطاعان خارجيان لا نتحكم في الكثير من نتائجهما.

ويبدو أن الإصلاحات التي باشرتها السلطات والدعم الكبير الذي حظيت به القطاعات الوطنية على غرار قطاع الأشغال العمومية والقطاع الفلاحي وغيرهما لم تؤت نتائجها؛ بل بقي الاقتصاد الجزائري رهينة قطاع المحروقات في جزء كبير منه وفي جزء آخر رهينة القطاع الفلاحي، وقد أثبتت الأزمة النفطية وتراجع الحكومة عن التمويل الكبير للقطاعات ذلك؛ وإلا ما تفسير تلك النتائج السلبية وفي أحسنها نتائج موجبة لكنها ضعيفة وضعيفة جدا.

2. الأثر على ميزان المدفوعات

إذا أردنا تأكيد انعكاس الأزمة النفطية على أغلب المؤشرات الاقتصادية، حيث ظهر ذلك على ميزان المدفوعات فيما يلي:

الجدول رقم: 03 تطور ميزان المدفوعات للفترة 2010-2017 بملايير الدولارات

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصادرات	57.09	72.88	71.73	64.86	60.12	34.56	29.3	34.56
منها: المحروقات	56.12	71.66	70.58	63.81	58.46	33.08	27.91	33.2
الميزان التجاري	18.2	25.96	20.16	9.88	0.459	-18.08	-20.12	-14.41
الميزان الجاري	12.14	17.76	12.41	1.15	-9.27	-27.28	-26.21	-22.09
ميزان رؤوس الأموال	3.17	2.37	-0.36	-1.02	3.39	-0.24	0.18	0.33
الرصيد الإجمالي	15.32	20.14	12.05	0.13	-5.88	-27.53	-26.03	-21.76

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر للسنوات: 2012، 2014، 2017.

يظهر الجدول السابق أن وضعية الميزان التجاري بقيت في تبعية شبه مطلقة لقطاع المحروقات طالما أن صادراته مثلت ما يزيد عن 98.3% من مجموع الصادرات للفترة 2010-2013 وحتى عند التراجع الكبير لتلك الصادرات بقيت تمثل ما بين 95 و97% من المجموع الكلي، وقد بدى كذلك من خلال النتائج السلبية الكبيرة التي عرفها الميزان التجاري فقد تجاوز العجز 20 مليار دولار عام 2016 وحتى وإن تراجع إلى حدود 14.4 مليار دولار سنة 2017 فإنه يندربوضع كارثي، خصوصا أن ذلك التراجع لا يعود في الأساس الأول إلى تحسن الصادرات خارج المحروقات وإنما لسياسات تأطير الواردات التي انتهجتها السلطات بالعودة إلى إجراءات الرقابة الصارمة والمنع من الاستيراد (إلى جانب تعزيز بنك الجزائر للمتطلبات في مجال تحديد الجدارة الائتمانية للمستورد لغرض التوطين المصرفي)، أيضا للانتعاش الذي عرفته أسعار البترول وهو ما يؤكد في كل مرة التبعية لقطاع المحروقات.

كما انتقل عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات من 4.4% من إجمالي الناتج الداخلي في 2014¹² إلى أكثر من 16% في سنتي 2015 و2016؛ وإن كان تراجع إلى 12.6% في 2017؛ لكن هذا المستوى من العجز يبقى مرتفعا ما يستوجب جهودا إضافية وموجهة للخفض من الاستيعاب المحلي على المدى القصير وذلك لضمان استمرارية ميزان المدفوعات¹³؛ أيضا يبدو أن تدفق رؤوس الأموال الذي راهنت عليه السلطات بتقديم العديد من الامتيازات والدعم له لم يصل إلى المستوى الذي راهنت عليه، كل هذا انعكس سلبا على ميزان

المدفوعات والذي عرف عجوزات كبيرة تعدت عتبة 27 مليار دولار عام 2015 (يمثل 16.7% من PIB أين كان يمثل 2.8% في 2014)¹⁴ وبقي في سنة 2017 في حدود -21.7 مليار دولار وهي نتائج أقل ما يقال عنها أنها كارثية وأثبتت أن الإصلاحات المتبعة والبرامج الاقتصادية الضخمة والتي تبنتها السلطات منذ 2001 لم تؤت أكلها وبقي الاقتصاد الجزائري في الكثير من نتائجه تابعا لما يحققه قطاع المحروقات وهو ما يتطلب إعادة النظر في الخيارات الاقتصادية المتبعة، خصوصا أن التوقعات لا تميل إلى أن سعر النفط سيعرف ارتفاعات كبيرة.

ثالثا: تحليل انعكاسات الأزمة النفطية على بعض مؤشرات المالية العامة في الجزائر

يهدف تحليل آثار الأزمة النفطية على مالية الدولة في الجزائر يمكن الاعتماد على تحليل تطور عجز الميزانية بالاعتماد على النتائج الفعلية الناتجة عن تنفيذ الميزانية بهدف تحليل تطور عجز الموازنة ثم دعمه بتحليل آليات تمويل العجز بالتركيز على دراسة تطور رصيد صندوق ضبط إيرادات الميزانية العامة الذي يعتبر من أهم مصادر التمويل لكونه الأداة التي تم فيها صب فوائض القيمة الناتجة عن الجباية البترولية في الجزائر.

1. تحليل تطور عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2017

من أهم المؤشرات التي يمكن تحليلها لدراسة أثر انعكاسات الأزمة النفطية على مالية الدولة هو تحليل تطور عجز الميزانية العامة للدولة وآليات تمويله من طرف الخزينة العمومية¹⁵، حيث أصبح المصادقة على الميزانية بعجز من أبجديات المالية العامة للدول الحديثة تطبيقا لأساسيات نظرية التمويل بالعجز التي تركز على تحقيق التوازن الاقتصادي عوض التوازن الحسابي للميزانية العامة للدولة، وفي المقابل تشكل هذه الممارسة ضغوط مالية على الخزينة العمومية التي تجد نفسها مجبرة لتوفير السيولة النقدية الكافية للوفاء بالتزامات وحدات القطاع العام وبأقل تكلفة ممكنة عن طريق توظيف مختلف آليات تمويل الخزينة العمومية المباشرة وغير المباشرة الطويلة وقصيرة الأجل بهدف تعبئة الادخار الخاص والعام وتوظيفه لتمويل تنفيذ قانون المالية، وعلى هذا الأساس يمكن الاستعانة ببيانات الوضعية المالية المختصرة للخزينة العمومية والتي تعرض الرصيد الفعلي في نهاية السنة لتنفيذ الميزانية كميّار لتحليل عجز الميزانية والذي يعبر عن الاحتياجات التمويلية الفعلية السنوية للخزينة العمومية والتي يمكن عرضها في الجدول الآتي:

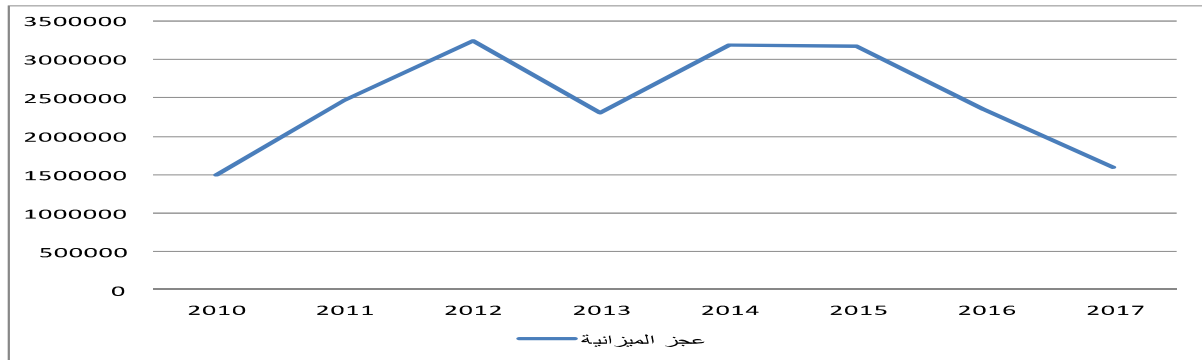
الجدول رقم: 04 تطور رصيد تنفيذ الميزانية العامة للدولة من 2010 إلى 2017 (المبالغ بالمليون دج)

2014	2013	2012	2011	2010	
-3.185.944	-2.310.446	-3.246.197	-2.468.847	-1.496.476	رصيد الخزينة لتنفيذ الميزانية
		2017	2016	2015	
		-1 590 283	-2 343 735	-3 172 340	رصيد الخزينة لتنفيذ الميزانية

المصدر: المديرية العامة للخزينة العمومية (www.mf.dgt.org.dz)

بناء على معطيات الوضعية المختصرة لعمليات الخزينة العمومية والتي يتم إعدادها من طرف المديرية العامة للخزينة العمومية، يتضح السياسة التوسعية في الإنفاق في الجزائر التي تتبنى المصادقة على ميزانية بعجز هيكلية تراكمي مستمر خلال فترة الدراسة، حيث تعرض بيانات الجدول السابق رصيد سلبي للخزينة العمومية لتنفيذ الميزانية، والذي يتم حسابه عن طريق طرح نواتج تحصيل إيرادات الجباية العادية والبتروولية المحصلة فعليا من الميزانية من إجمالي النفقات الفعلية مع تعديله بالرصيد النهائي لنواتج عمليات الحسابات الخاصة للخزينة العمومية للسنة نفسها، حيث يتضمن هذا الرصيد نواتج تحصيل الإيرادات مطروحا منها النفقات المبرمجة في الميزانية العامة للدولة من أجل تحديد رصيد عمليات الميزانية، إضافة إلى رصيد عمليات الخزينة العمومية والتي تم تنفيذها عن طريق الحسابات الخاصة للخزينة العمومية، حيث يمكن عرض تطور عجز الميزانية في الشكل الآتي:

الشكل رقم 2 تطور رصيد تنفيذ الميزانية



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على بيانات الجدول رقم 04.

عند قراءة بيانات النتائج الفعلية لتطور عجز الميزانية، يمكن تسجيل ذروة العجز في سنة 2012 والتي سجلت معدلات قياسية بسبب الاتجاه التصاعدي للزيادة في نفقات التسيير، حيث تضاعفت نفقات التسيير لسنة 2014 بنسبة (60.19%) مقارنة مع سنة 2010، الأمر الذي يمكن تفسيره أساسا إلى دفع مخلفات التعويضات المالية الناتجة عن الزيادة في الأجور والتي تم تسديد معظمها خلال هذه الفترة بأثر رجعي، حيث تم تسجيل زيادة مستمرة لنفقات التسيير خلال فترة الدراسة بمتوسط نمو سنوي للفترة نفسها بمعدل سنوي قدره (16.97%) نتيجة برمجة نفقات تسيير للهياكل والمرافق العمومية الجديدة التي دخلت في الخدمة والتي تم إنشاؤها وفق برنامج النمو الاقتصادي الأول، الأمر الذي نتج عنه تراجع نسبة العجز لسنة 2013 بسبب تراجع حجم نفقات التسيير بعد الانتهاء من تسديد المخلفات المالية للتعويضات بأثر رجعي، إضافة إلى تراجع نفقات التجهيز لكونها مرحلة انتهاء المخطط الخماسي للتنمية الاقتصادية.

هذا التراجع في عجز الميزانية كان مؤقت بحيث تم تبني سياسة توسعية في الإنفاق لسنة 2014 نتيجة انطلاق المشاريع التنموية لمخطط دعم النمو الاقتصادي عن طريق تخصيص اعتمادات مالية معتبرة لتغطية تمويل برامج

التجهيز العمومية للمشاريع الكبرى مما أدى إلى ارتفاع قياسي للعجز استمر لسنة 2015، مما يشكل ضغطا مستمرا على الخزينة العمومية التي تجد نفسها مجبرة على توفير الموارد المالية وبأقل تكلفة لتلبية حاجيات تمويل العجز.

أمام هذه الوضعية المتأزمة أدركت الحكومة ضرورة اتخاذ إجراءات سريعة وراديكالية لتقليص عجز الميزانية الذي أصبح يشكل عبئا كبيرا على الخزينة العمومية، خاصة بعد انخفاض أسعار المحروقات على المستوى الدولي، حيث قامت الحكومة بإقرار حزمة من الإجراءات التي كان هدفها تحقيق الرشادة في صرف النفقات تحت عنوان التقشف، ومن أهم هذه الإجراءات السريعة تجميد التوظيف في القطاع العمومي إلا بترخيص من وزارة المالية وتسقيف صرف نفقات التسيير، بالإضافة إلى تجميد الاعتمادات المالية الموجهة لتغطية تمويل التجهيزات العمومية التي لم يتم الانطلاق في تنفيذها، حيث استطاعت هذه الإجراءات من كبح تزايد العجز وهو ما يفسر انخفاض مستوياته في سنة 2017، إلا أن هذه الإجراءات تزامنت مع تدني حاد في موارد الجزائر من الجباية البترولية مما أدى إلى محدودية تأثير تقليص حجم النفقات على تقليص مستويات العجز بسبب تدني حجم الإيرادات الفعلية المحصلة خلال الفترة نفسها، الأمر الذي يمكن تأكيده من خلال الجدول الآتي:

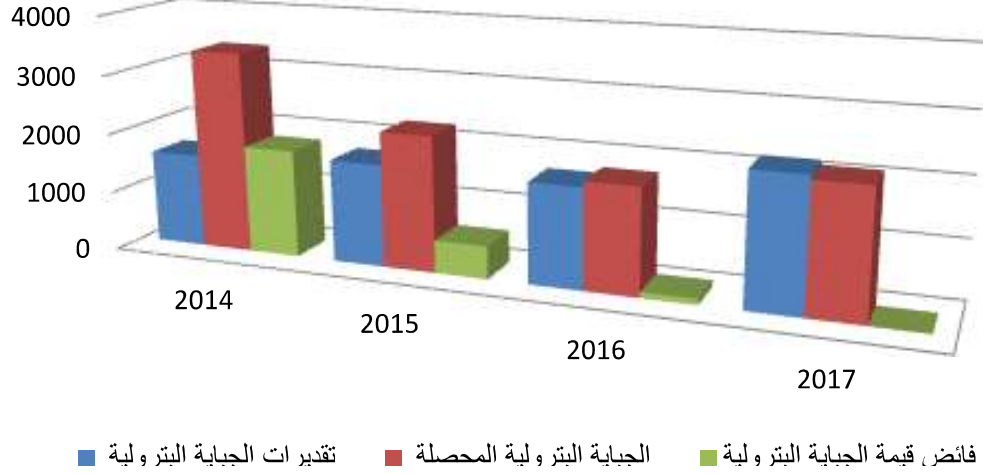
الجدول رقم: 05 تطور تحصيل الجباية البترولية الوحدة مليون دج

السنوات	2014	2015	2016	2017
تقديرات الجباية البترولية في الميزانية	1.577,7	1.722,9	1.682,6	2.200
الجبابة البترولية المحصلة فعليا	3.388,1	2.275,1	1.781,1	2.126,9
فائض قيمة الجباية البترولية	1.810,3	552,2	98,6	73.1

المصدر: المديرية العامة للخزينة العمومية

يتضح جليا من بيانات الجدول السابق أثر تدني أسعار المحروقات في الأسواق العالمية على تحصيل إيرادات الميزانية والتي تعتبر من الموارد الأساسية للخزينة العمومية، بحيث تم تسجيل المنحى التصاعدي لتقديرات إيرادات الجباية البترولية في الميزانية العامة للدولة، والتي تشكل توقعات تحصيل الإيرادات التي تبني على أساسها ميزانية الدولة وفق معيار السعر المرجعي والكمية المنتجة، في حين أن الجباية الفعلية المحصلة تتخذ منحى تنازلي عكس توقعات الميزانية بسبب تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية الأمر الذي يؤثر سلبا على القدرات التمويلية للخزينة العمومية التي تصطدم بواقع عدم تحصيل الإيرادات المتوقعة إلى جانب ضرورة توفير موارد إضافية لتمويل العجز مما ينتج عليه تراكم الضغوط التمويلية للخزينة التي يجب عليها توفير التغطية المالية للوفاء بالتزامات الدولة الناتجة عن تنفيذ الميزانية، مما يدفعها للجوء إلى استنزاف مدخرات السنوات السابقة من صندوق ضبط إيرادات الميزانية والذي سجل استنزافا سريعا لموارده بسبب حجم الاقتطاعات وتدني موارده كما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم 3 تطور تحصيل الجباية البترولية



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على بيانات الجدول رقم: 05

2. تحليل تطور وضعية صندوق ضبط إيرادات الميزانية العامة للدولة

يعرض الجدول أدناه تطور رصيد صندوق ضبط إيرادات الميزانية العامة للدولة، مع بيان حجم

الاقتطاعات السنوية المخصصة لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة كالآتي:

الجدول رقم: 06 تطور وضعية صندوق ضبط إيرادات الميزانية العامة للدولة (المبالغ بالمليون دج)

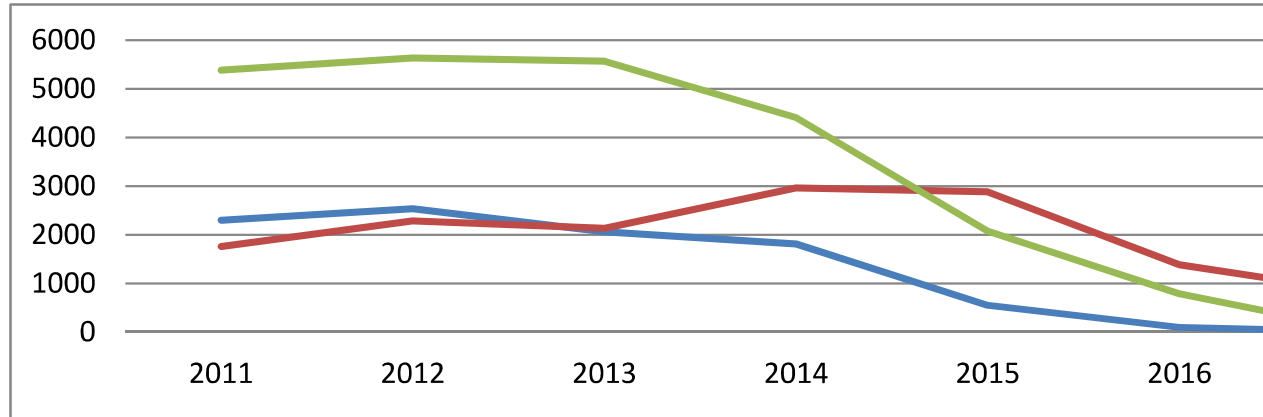
2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
784.5	2073.8	4408.2	5563.5	5633.7	5381.7	4842.83	رصيد السنة الماضية
0	98.6	552.2	1810.3	2062.23	2535.30	2300.32	فائض القيمة للجباية البترولية
784.5	2172.4	4960.4	7373.8	7695.98	7917.01	7143.15	السيولة المتاحة قبل الاقتطاع
	0	0	0	0	0	0	تسديد تسبيقات بنك الجزائر
784.5	1387.9	2886.5	2965.7	2132.47	2283.26	1761.45	اقتطاع لتمويل عجز الخزينة
0	784.5	2073.8	4408.2	5563.51	5633.75	381.7	الرصيد بعد الاقتطاع

المصدر: المديرية العامة للخزينة العمومية

بناء على تحليل بيانات الجدول السابق، يتضح اعتماد الخزينة العمومية على تمويل العجز على الاقتطاع من صندوق ضبط إيرادات الميزانية العامة، حيث عرف رصيد هذا الصندوق انخفاضا سريعا ليسجل رقيدا معدوما في سنة 2017، وذلك يرجع لتدني مستوى إيرادات الصندوق وارتفاع نسبة الاقتطاع في الفترة نفسها مما أدى إلى نضوب رصيد الصندوق، حيث لم تسجل سنة 2017 أي تحويل من فائض قيمة الجباية البترولية إلى الصندوق لأن حجم إيرادات الجباية البترولية الفعلية المحصلة تقدر بـ 2 126 987 مليون دينار جزائري وهي أقل من حجم تقديرات إيرادات الجباية البترولية المتوقعة في ميزانية السنة نفسها والمقدرة بـ 2.200.000 مليون دينار جزائري وبالتالي لا يوجد فائض قيمة يتم صبه في الصندوق بسبب انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق

العالمية، والسيناريو نفسه يمكن تأكيده لسنة 2018، الأمر الذي يضع الخزينة العمومية أمام تحديات كبيرة لتوفير السيولة اللازمة للوفاء بالتزامات الدولة، ولمزيد من التحليل يمكن عرض الشكل الآتي:

الشكل رقم 4: تطور وضعية صندوق ضبط موارد الخزينة العمومية



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على بيانات الجدول رقم: 06.

يتضح من الشكل السابق أن سبب استنزاف رصيد الصندوق خلال فترة قصيرة يرجع إلى تزامن ارتفاع حجم الاقتطاعات السنوية مع تدني سريع للموارد السنوية للصندوق مما أدى تسجيل رصيد معدوم في نهاية 2017 بعد استهلاك الرصيد المتبقي وتوجيهه كلياً لتمويل عجز الميزانية مقابل عدم تحويل أي مبلغ للسنة نفسها، حيث تم تسجيل أعلى معدل الاقتطاع من الصندوق ليبلغ نسبة 93% سنة 2014، الأمر الذي يعكس الاعتماد الكلي على الاقتطاع من موارد الصندوق لتمويل العجز مما يؤكد عجز الخزينة العمومية على إدارة تمويل العجز وضعف توظيف أدوات التمويل البنكية أو غير البنكية وضعف تفعيل دور سوق قيم الخزينة العمومية لتمويل عجز الميزانية بهدف تنويع أنماط تمويل العجز عن طريق تحديد المزيج التمويلي الذي يسمح بتحقيق الإدارة الفعالة للعجز ويضمن استقراراً للتوازنات المالية للدولة بأقل تكلفة ممكنة.

أمام هذه الوضعية المتأزمة تجد الخزينة العمومية نفسها أمام خيارات صعبة لتمويل العجز بعد استنزاف موارد الصندوق ومحدودية قدرتها على استقطاب الادخار العام والخاص لتمويل العجز، خاصة بعد تسجيل نتائج محتشمة جداً للقرض المستندي الذي تم عرضه في 2016 تحت اسم القرض الوطني للنمو الاقتصادي، وذلك عن طريق طرح سندات الخزينة للاكتتاب العام في شكل أوراق مالية إسمية أو لحاملها بعائد سنوي يتراوح بين 5% و 5.75% لثلاث أو خمسة سنوات على التوالي ومعفى من الضرائب.

وعلى هذا الأساس، فإن الوضعية المالية للخزينة تنذر باختلالات جوهرية لمالية الدولة في الجزائر، مما يضيق من هامش مناورة الخزينة العمومية لتمويل العجز بعد استنفاد مصادر تمويل الصندوق والمديونية الداخلية، حيث تجد نفسها مجبرة إما للتوجه نحو التمويل غير التقليدي عن طريق الاصدار النقدي لتفادي اللجوء إلى المديونية الخارجية أو طلب مساعدة الصندوق النقدي الدولي المشروطة بإصلاحات هيكلية ذات تكلفة اجتماعية عالية.

الخاتمة

حاولت الجزائر وبعد خروجها من دائرة المشروطية الدولية بنهاية سنة 1998 تبني استراتيجية تنموية تعتمد على تحفيز الطلب من خلال مخططات اقتصادية طويلة المدى وباعتمادات مالية ضخمة جدا، ودعمها في ذلك الارتفاع غير المسبوق لأسعار النفط في الأسواق الدولية، فهي كانت فرصة سانحة لتجاوز الوضعية الاقتصادية التي كان يعرفها البلد آنذاك؛ لكن وبعد حوالي 14 سنة من الارتفاعات في أسعار النفط التي سمحت بفتح عدة ورشات تنموية كبيرة وبمجرد حدوث تراجع في أسعار المحروقات في نهاية سنة 2014 حتى انعكس بصورة مباشرة وآلية على جل المؤشرات الاقتصادية الكلية والتي عرفت تدهورات وبعضها؛ إن لم يكن كلها كانت تدهورات قوية جعلت المتابعين للشأن الاقتصادي الجزائري يحذرون من العودة إلى المديونية الخارجية وطلب الدعم الدولي والدخول من جديد في برامج تصحيحية بإشراف من هيئات بريتون وودز وما انعكاس ذلك بالخصوص على الأوضاع الاجتماعية؛ أي العودة إلى الحلقة الأولى.

وقد أظهرت بعض المؤشرات الاقتصادية المدروسة في هذه المقالة حقيقة أن الاقتصاد الجزائري لم يتخلص من تبعيته لأحوال سوق النفط، كما أن التنوع الاقتصادي وتنوع الصادرات خارج المحروقات، وتحقيق مستويات تنموية عالية ودائمة،...، وغيرها من الشعارات التي كانت الحكومات المتعاقبة ترفعها لم تتحقق وتبين أن مشكلة الاقتصاد الجزائري مشكلية هيكلية.

وفي هذا الإطار، أصبح من الضروري على الدولة العمل الحثيث والسريع لتطبيق إصلاحات جوهرية في إدارة المال العام في الجزائر انطلاقا من تحديث وإصلاح نظام إعداد وتنفيذ الميزانية كمدخل لتحقيق الرشادة، الاقتصاد والعقلانية في صرف المال العام بهدف تثبيت مستويات عجز الميزانية العامة للدولة لمستويات يمكن للخزينة العمومية تمويله من أجل التقليل قدر الإمكان للفقوة بين إيرادات الجباية العادية ونفقات الدولة؛ ولتجاوز أهم مخلفات هذه الأزمة وتحسين وضعية الاقتصاد الوطني يتطلب الأمر ما يلي:

- العمل على تنوع الاقتصاد والاستفادة من قطاعي الفلاحة والسياحة اللذان يكتسبان ميزات كبيرة تمكنهما من المساهمة في النشاط الاقتصادي بكل فعالية؛
- العمل على تنشيط القطاعات الأخرى، خصوصا قطاع المناجم حيث البلد يزخر بموارد باطنية ضخمة، أيضا القطاع الصناعي الذي يمكن أن يكون قطاعا هاما من خلال تفعيله؛
- العمل على تحجيم فاتورة الواردات وتوجيه الإنتاج محليا نحو بدائل الواردات والعمل على تنوع الصادرات خارج المحروقات وعلى شتى القطاعات؛
- الاستفادة من إنتاج وتصدير الطاقة من خلال توسيع إنتاج الطاقات البديلة على غرار الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح وغيرهما؛
- تشجيع بدائل التمويل غير الربوية وتعزيز ذلك بنشر القوانين المنظمة للعملية وتحفيز الادخار المحلي بإيجاد سبل تدفع بالمواطنين للقيام بالعمليات الادخارية.

الهوامش

- 1 إبراهيم أبو العلا، الأزمة العالمية : أسبابها، والحلول من منظور إسلامي، المملكة العربية السعودية، جامعة المالك عبد العزيز - جدة، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، مركز النشر العالمي، 2009، ص: 05.
- 2 عامر محمد، استراتيجيات إدارة الأزمات والحكومات، القاهرة، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2006، ص: 31.
- 3 الحلواني محمد، إدارة الأزمات في القطاع المالي، بغداد، دار الكتب والوثائق، 2009، ص: 198.
- 4 داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (2000-2010)، الجزائر، جامعة الجزائر 03، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2012، ص: 40.
- 5 رمضان محمد مقلد وآخرون، اقتصاديات الموارد والبيئة، مصر، الدار الجامعية، 2004، ص: 292.
- 6 أنظر كل من :
 - نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط، لبنان، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط1، 2011، ص: 100.
 - السعيد رويج، التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري (1970-2009)، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2013، ص 27.
 - 7 موري سميرة، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، الجزائر، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص مالية دولية، 2010، ص: 74-73.
 - 8 عبادة عبد الرؤوف، محددات سعر نفط أوبك وأثارها على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية وقياسية 1970-2008، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2011، ص: 32.
 - 9 عبادة عبد الرؤوف، مرجع سابق، ص: 34.
 - 10 أنظر: موري سميرة، مرجع سبق ذكره، ص: 79-80.
 - 11 زايدي حسيبة، بن سماعيل حياة، أزمة أسعار النفط 2015 وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 05/ جوان 2016، ص: 2018.
 - 12 بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016، ص: 8.
 - 13 بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جولية 2018، ص: 40.
 - 14 بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، مرجع سبق ذكره، ص: 8.
 - 15 أنظر: فار عبد القادر، جاري فاتح، سياسة الإنفاق العام في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2006-2016)، مجلة أبعاد اقتصادية، العدد، جوان 2018.